SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

ليس الحل في رئيس وزراء جديد

ليس الحل في رئيس وزراء جديد

عبد الغني الإرياني ووضاح أحمد

16 مايو، 2025

تعليق الصورة: رئيس الوزراء اليمني الجديد سالم بن بريك يحضر اجتماع مجلس القيادة الرئاسي في 5 مايو 2025 // مصدر الصورة: سبأنت (تابعة للحكومة).

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

جميع الحقوق محفوظة © 5202، لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية.

منذ خروجها من صنعاء إثر سيطرة الحوثيين في عام 2014، عجزت الحكومة المعترف بها دوليًا عن بلورة استراتيجية تتواءم مع واقعها الجديد وتحدياته. وبدلًا من ذلك، مضت في عملها وكأن شيئًا لم يتغير، مكتفيةً بتعديلات طفيفة ويتجسد هذا النهج في الإصرار على تشكيل حكومات مترهلة، تضم مئات من نواب الوزراء الذين لم يُعيَّنوا إلا لترضية أقارب النافذين في السلطة. ومع كل تدهور للأوضاع، كان الحل السحري الجاهز هو تعديل وزاري يستدعي نفس الوجوه الفاسدة. وكان كل رئيس وزراء جديد يطرح برنامجًا حكوميًا يعلم هو والجميع أنه حبر على ورق.

لذلك، عندما خلف أحمد عوض بن مبارك سلفه معين عبد الملك في رئاسة الوزراء في فبراير 2024، لم يعد الشارع اليمني يعلّق آمالًا تُذكر على تحسن ظروفه المعيشية، فقد سئم المواطنون من التعديلات الوزارية المتكررة وما يصاحبها من وعود كبرى وخطط إصلاح طموحة، بينما الواقع يزداد سوءًا. فباستثناء تحسن أمني في العاصمة المؤقتة عدن، شهدت كافة جوانب الحياة تدهورًا مستمرًا.

على الصعيد الاقتصادي، اتسم أداء حكومة بن مبارك بثلاثة إخفاقات كارثية: انقطاع غير مسبوق للكهرباء، وانهيار متواصل للريال اليمني، وتقطّع في صرف رواتب موظفي القطاع العام. كما شهدت فترته انكماشًا في الإيرادات العامة، وتراجعًا في الدعم المالي السعودي، وتفاقمًا للصراعات السياسية الداخلية، مما جعل من المستحيل تطبيق أي سياسة متماسكة أو ممارسة حوكمة فعالة. أتى بن مبارك بخطته الخاصة الطنانة التي أسماها "مسارات الإصلاح الخمسة"، لكن حديثه عن مسارات مختلفة في مناسبات متفرقة صعب من كسب ثقة الجمهور.

تكشف نظرة سريعة على سجل حكومة بن مبارك الخالي من الإنجازات عن فشل ذريع لا يختلف عن سابقيه. فقد صاغت الحكومة خطة للتعافي الاقتصادي لعامي 2025-2026، وأرفقتها بمصفوفة سياسات تحدد المسؤوليات ومؤشرات الأداء، إلا أن الخطة افتقرت لأي تقييم واقعي للانقسامات السياسية والاقتصادية المتجذرة في مناطق سيطرة الحكومة. ونظرًا لنطاقها الزمني المحدود وغياب أي آلية تمويل واضحة، فإن قائمتها الواسعة من الأهداف تبدو ضربًا من الخيال.

صعد نجم بن مبارك على الساحة العامة في عام 2011، وسرعان ما أصبح من المقربين للرئيس عبد ربه منصور هادي. وقد تقلّد مناصب عدة خلال مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014)، وشغل في الوقت نفسه منصب مدير مكتب الرئاسة. وواصل ترسيخ نفوذه، خاصة في ملف التعيينات العليا، بعد أن أصبح سفيرًا لليمن في واشنطن عام 2015، ثم أضاف إلى مهامه منصب المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة. واللافت أنه بعد تعيينه وزيرًا للخارجية عام 2020، حاول بن مبارك الاحتفاظ بمنصبه كسفير في الولايات المتحدة، مما أثار موجة عارمة من الانتقادات الشعبية.

تميزت فترة بن مبارك القصيرة والمضطربة في رئاسة الوزراء بصراعات مريرة على النفوذ، سواء مع مجلس القيادة الرئاسي، أو بين أعضاء المجلس أنفسهم، أو داخل الحكومة ذاتها. ففي ظل غياب لائحة داخلية تنظم عمل مجلس القيادة، رفض أعضاؤه الذين يمثلون فصائل سياسية وعسكرية مختلفة الامتثال لتوجيهات رئيس الوزراء. وكثيرًا ما طالب الوزراء بإقالة بن مبارك، وتصاعد الخلاف إلى حد مقاطعة الاجتماعات الحكومية، مما أصاب مجلس الوزراء بشلل تام لأشهر. وطوال فترة ولايته، لم تُعقد سوى 16 جلسة حكومية عادية. أما المبدأ الدستوري الذي ينيط كافة السلطات التنفيذية بمجلس الوزراء، والذي ظل مُهمَلًا منذ السبعينيات، فقد أصبح اليوم في طي النسيان تمامًا.

وفي مطلع مايو، بلغ السيل الزبى حينما استقال بن مبارك، وكلّف رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي وزير المالية سالم بن بريك بتشكيل الحكومة الجديدة. ويأتي تعيين بن بريك، وهو من حضرموت، في خضم مشهد سياسي واقتصادي معقد، خاصة في حضرموت نفسها، حيث تتصاعد مطالب القوى القبلية والسياسية المحلية بالحكم الذاتي. قد يكون تعيينه خطوة رمزية تهدف إلى امتصاص السخط الحضرمي والترويج لوهم الشمولية السياسية في السلطة التنفيذية. يحظى بن بريك أيضًا بدعم موحد من أعضاء مجلس القيادة، فقد تمكن خلال فترة عمله كوزير للمالية من

بناء علاقات طيبة مع مختلف الفصائل، بما فيها المجلس الانتقالي الجنوبي. وبينما قد تساهم هذه العلاقات في تلطيف الأجواء بين الحكومة والمجلس الرئاسي، إلا أنها قد تقوض فعالية الحكومة إذا ما استغل أعضاء المجلس إذعان بن بريك لفرض أجنداتهم الخاصة على حساب مصالح الشعب المكلوم.

يتمتع بن بريك بخبرة تمتد لأكثر من عقد في المالية العامة قبل تعيينه مؤخراً رئيساً للوزراء، حيث شغل مناصب حساسة في وزارة المالية ومصلحة الجمارك. فقد أدار جمارك موانئ الحديدة والمكلا وعدن، ومنفذ الطوال الحدودي، قبل أن يُعيَّن رئيسًا لمصلحة الجمارك في 2014. ووفقًا لمصدر في المصلحة، كان تعيينه آنذاك مناورة من وزير المالية الأسبق محمد زمام، الذي أراد واجهة سهلة التوجيه تضمن له استمرار هيمنته على هذا المورد الحيوي. ومع ذلك، واصل بن بريك صعوده في الوزارة، ليُعيَّن نائبًا لوزير المالية في 2018، ثم وزيرًا في 2019.

على عكس بعض أقرانه، لم تسجل فترة بن بريك كوزير للمالية قضايا فساد شخصي فاضحة. لكن الوزارة تحت قيادته فشلت فشلًا ذريعًا في تعبئة الموارد، إذ لم تتمكن من تحصيل سوى 30% من الإيرادات المستحقة قانونًا، ويعود ذلك إلى الفساد المستشري في أجهزة الضرائب والجمارك، وضعف آليات التحصيل، وانعدام الكفاءة لدى الموظفين.

ورغم علاقاته الجيدة نسبيًا بأعضاء مجلس القيادة الرئاسي، فقد دخل بن بريك في صدامات متكررة مع قيادة البنك المركزي حول كيفية توزيع الموارد الشحيحة. ووفقًا لمسؤول حكومي رفيع، اشترط بن بريك لقبول منصب رئاسة الوزراء إقالة محافظ البنك المركزي أحمد غالب المعقبي، وهو تكنوقراط يحظى باحترام واسع. وكان المعقبي قد عارض بشدة سياسة الحكومة في طباعة النقد لتمويل عجز الموازنة، وهي السياسة التي أدت إلى تضخم جامح. سيرث بن بريك تحديات نقدية ومالية أخرى، أبرزها رفض عدة فصائل حكومية توريد الإيرادات إلى حسابات البنك المركزي، وسيكون هذا الملف بمثابة محك حقيقي لقدرته على معالجة الاختلالات العميقة في النظام المالي للدولة.

إن مناخ الفساد وانعدام الكفاءة والكسب الغير مشروع السائد اليوم ليس وليد نوعية السياسيين الحاليين فحسب، بل هو نتيجة حتمية لعيوب هيكلية متجذرة. فمؤسسات الدولة كانت ضعيفة على الدوام، لكن كانت هناك على الأقل أدوات أساسية لمكافحة الفساد حينما توفرت الإرادة السياسية، مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد، ومحاكم الأموال العامة، والرقابة البرلمانية. ومنذ انتقالها إلى عدن، أنشأت الحكومة بعض المؤسسات، ولكنها تجاهلت إنشاء الأجهزة الرقابية. ولم يكن مفاجئًا أن أقطاب السلطة لم يتطوعوا لتقييد صلاحياتهم التقديرية التي يتربحون منها.

وتتفاقم المشكلة نتيجة لأسباب أخرى لانعدام فعالية الحكومة وفسادها مثل استمرار الحكومة في العمل من المنفى، حيث يقضي الوزراء معظم أوقاتهم في الخارج، ولا يزال بعضهم يدير مكتبه الرئيسي من الرياض. إن هذا الارتهان للتمويل والضيافة السعودية يعقّد من فعالية الحكومة، فهو لا يفتح الباب للتدخل والفساد فحسب، بل يقوض أيضًا أي جهد لتحسين الرقابة والتعاون والمساءلة. وفي الوقت نفسه، تحتفظ النخب السياسية بعلاقاتها الخاصة مع رعاتها الأجانب، مما يمنحها القدرة على تحدي القوانين في الداخل.

ويضيف طموح المجلس الانتقالي الجنوبي لاستعادة دولة مستقلة في الجنوب طبقة أخرى من التعقيد. إذ يلمح مسؤولو المجلس في نقاشات خاصة إلى أنهم لا يحرصون على نجاح الحكومة، لأن أي تحسن مادي على الأرض قد يضعف الدعم الشعبي لمشروع الانفصال. وقد عبر رئيس المجلس عيدروس الزبيدي عن هذا الموقف بوضوح في مقابلة عام 2021، عندما صرح بأن سقوط مأرب (وهزيمة الحكومة) سيؤدي حتمًا إلى مفاوضات بين الشمال والجنوب، يكون فيها المجلس الانتقالي مسيطرًا على معظم الجنوب والحوثيون على معظم الشمال.

إن تغيير ربان السفينة الغارقة ليس هو الحل لمآسي الحكومة اليمنية المستعصية. الحل الحقيقي يكمن في ترسيم قانوني واضح وصريح يفصل بين صلاحيات مجلس الوزراء وصلاحيات مجلس القيادة الرئاسي. فالقيادة الجماعية التي تمثل نخبة سياسية مجزأة، كما هو الحال الآن، لا يمكنها أن تدير السلطة التنفيذية بفعالية. ولهذا السبب تحديدًا، أسند دستور شمال اليمن لعام 1971 ودستور الوحدة لعام 1991 السلطة التنفيذية لمجلس وزراء غير حزبي. ومن شأن ترتيب كهذا أن يمنح الحكومة فرصة أفضل لمواجهة التحديات الجسيمة التي تعصف بالبلاد على كافة الأصعدة.

عبد الغني الإرياني هو باحث أول في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، حيث تتركز أبحاثه على عملية السلام وتحليل النزاع وتحولات الدولة اليمنية. يمتلك الإرياني خبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود كمستشار سياسي وتنموي.

قبل إنضمامه لمركز صنعاء، عمل الإرياني مع الأمم المتحدة في مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ومع بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحديدة، وكذلك مع البنك الدولي في القضايا المتعلقة بالنزاع في اليمن، كما أجرى أبحاثاً حول الإصلاح الدستوري ومكافحة الفساد والحوكمة وقدرات الحكومة وبناء الدولة وإدارة وحل النزاعات، فضلاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

منذ الثمانينيات، عمل الإرياني مستشاراً لعدد من المنظمات الدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ووزارة التنمية الدولية في الولايات المتحدة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية. كما يشمل تاريخ عمله التطوعي المشاركة في تأسيس وترؤس مؤسسة توق، وهي منظمة سياسية غير حكومية تعمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية، وعمل في الهيئة الاستشارية لهيومن رايتس ووتش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وضاح أحمد: يشغل منصب كبير الاقتصاديين في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية منذ عام 2019. لديه خبرة تزيد على عقد من الزمن في مجال البحث والتحليل الاقتصادي ورسم السياسات المتعلقة باليمن. كما شغل سابقًا عدة مناصب رئيسية في البنك المركزي اليمني، أشرف خلالها على التخطيط الاستراتيجي، والتقارير المالية، وإدارة الميزانية، والعمليات المحاسبية. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص تمويل) من كلية إدارة الأعمال المرموقة في المعهد الكوري المتقدم للعلوم والتكنولوجيا (KAIST) بكوريا الجنوبية.

هذا التحليل جزء من سلسلة من المنشورات التي يصدرها مركز صنعاء بتمويل من حكومة مملكة هولندا. تستكشف السلسلة قضايا ضمن الموضوعات الاقتصادية والسياسية والبيئية، بهدف إثراء النقاش وصنع السياسات المتعلقة باليمن بما يعزز السلام المستدام. لا ينبغي تفسير أي آراء واردة على أنها تمثل مركز صنعاء أو الحكومة الهولندية.

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

WWW.SANAACENTER.ORG